المحاضرة الحادي عشر: نظرية الوكالة

أ. نظرية الوكالة:

نتيجة لتعارض المصالح بين الإدارة والمالكين وبقية أصحاب المصالح في الشركة وعلى وفق مبدأ الاختيار العقلاني الذي بموجبه يحاول كل طرف تعظيم منافعه الخاصة، فإنه يتوقع أن تأتي عملية اختيار السياسة المحاسبية للشركة متأثرة بالأهداف الذاتية للإدارة، بصرف النظر ما إذا كانت تلكم الأهداف متوافقة أم غير متوافقة مع أهداف أصحاب المصالح الآخرين، حتى لو كان ذلك على حساب التمثيل الصادق للإحداث والعمليات من ناحية تقديم المعلومات.

ولهذا جاءت نظرية الوكالة كمحاولة لحل مشكلة تعارض المصالح وذلك من خلال نظرتها إلى الشركة على أنها سلسلة من التعاقدات الاختيارية بين الأطراف المختلفة في الشركة من شأنها الحد من سلوك الإدارة بتفضيل مصالحها الشخصية على مصالح الأطراف الأخرى.

أولا: نشأة نظرية الوكالة

يعود ظهور نظرية الوكالة إلى سنة 1932 حيث كان هناك فصل بين ملكية المنظمة وتسيرها، ومن المعروف أنه بزيادة حجم المؤسسات واتساع نطاقها لم يعد بالإمكان أن يتولى نفس الشخص أو الأشخاص مهام الملكية والإدارة معا، مما نجم عن ذلك ضرورة

h.toumi@univ-djelfa.dz

تفويض سلطة اتخاذ القرارات لفريق إدارة متمكن، ومن هنا نشأت نظرية الوكالة كمحاولة لإعطاء تفسيرات لهذا الوضع الجديد.

تعريف 1: عقد يقوم بمقتضاه شخص أو عدة أشخاص يسمى بالموكل بتكليف شخص أخر هو الوكيل للقيام بتنفيذ مهمة معينة تستوجب من الموكل تفويض الوكيل سلطة القرار.

تعريف 2: هي بمثابة عقد يشغل بموجبه شخص أو أكثر (الأصيل) شخص أخر أو أكثر (الوكيل) لانجاز أعمال معينة لصالحه يتضمن ذلك تخويله صلاحية اتخاذ بعض القرارات.

ثانيا: فروض نظريات الوكالة: تقوم نظرية الوكالة على مجموعة من الفروض تتمثل في:

- إن أطراف الوكالة (الوكلاء / الأصلاء) يتمتعون بالرشد نسبيا وان تصرفاتهم مؤسسة على تعظيم منافعهم الذاتية.
- أنه بالرغم من وجود تعارض في أهداف الوكلاء والأصلاء فانه هناك حاجة مشتركة للطرفين في بقاء العلاقة أو المنشاة قوية في مواجهة المنشات الأخرى.
- فرض عدم تماثل المعلومات بين المالك والوكيل، حيث تفترض نظرية الوكالة أن المالك غير قادر على مراقبة جميع أعمال الإدارة وان أعمال الإدارة من الممكن أن تكون مختلفة عن تلك التي يفضلها الملاك ويحدث أحيانا هذا إما بسبب الاختلاف في أهداف ورغبات الإدارة أو بسبب أن الإدارة تحاول التهرب من العمل وخداع المالكين

n.toumi@univ-djelfa.dz

وهذا ما يطلق عليه عدم تماثل المعلومات، وبذلك يستعمل الوكيل المعلومات لتحقيق مصلحته الشخصية حتى لو تعارضت مع مصلحة الأصيل، ومن الممكن أن يفصح الوكيل عن بعض هذه المعلومات ويخفي البعض الأخر.

- إن الأصيل لديه الرغبة في تعميم عقود الوكالة تلزم الوكيل بالسلوك التعاوني الذي يعظم منفعة طرف الوكالة، ويحول دون تصرف الوكيل على نحو يضر بمصالح الأصيل.
- إن دوال أهداف الأصيل والوكيل غير متوافقة تماما وأن هناك قدرا من التعارض بينهما نظرا لاختلاف تفضيلات كل منهما.

ثالثا: تكاليف نظرية الوكالة

1. **تكاليف الرقابة: (الإشراف):** ويلتزم بها المساهمون من اجل تامين الرقابة على نشاطات المسيرين، وهي تنتج بهدف التأكد من أن تصرفات الوكيل لا تصب في تحقيق مصالحه الشخصية وبالتالي الكشف عن إمكانية حدوث تجاوزات، وكأمثلة عن هذه التكاليف (تكاليف مجلس الإدارة، تكاليف التدقيق المحاسبي، تكاليف تقييم أداء المؤسسة ... الخ) وهدا للحد من السلوك الانتهازي للوكيل أي مراقبة الوكيل بهدف منع هذا الأخير من الاستفادة من العيوب المتحملة التي يتضمنها العقد الذي يربطه مع الرئيس.

h.toumi@univ-djelfa.dz

2. **تكاليف الالتزام:** يتحملها الوكيل وهي عبارة عن مصاريف تنفق لضمان عدم القيام بتصرفات تمس الموكل، أو لتعويضه عند الحاجة، حيث يقبل الوكيل بعض التكاليف من خلال العقد لكي يطمئن الرئيس فيما بعد أن سلوكه رشيد ولا يحفزه على التصرف بانتهازية لأنه من غير المعقول أنه إذا سمحت البيئة التي يتواجد فيها الوكيل بسلوك تصرف انتهازي فان هذا الأخير سيفعل ذلك، لهذا يعمل الرئيس على تغيير نظام التحفيز بطريقة تحد من السلوك الانتهازي للوكيل.
3. **الخسائر المتبقية (تكاليف الفرصة البديلة):** تعبر عن تكاليف الفرصة الضائعة أي ما كان يمكن أن يحصل عليه كل طرف لو لم يتعاقد مع الطرف الآخر وهي التكاليف التي تترتب في حال قيام الأصيل بالتسيير مباشرة. وتمثل الخسائر المتبقية الفارق في درجة الرضا بين حالة كون الوكيل غير انتهازي وحالة كون الوكيل انتهازي مما يدفع الرئيس للبحث عن طرق تعاقدية مكلفة

رابعا: مشاكل نظرية الوكالة

- **المخاطرة المعنوية:** وهي الحالات التي تكون فيها أغلب أفعال الوكيل مخفية عن الرئيس أو أنها تكون مكلفة حتى تتم ملاحظتها، أو أن يستحيل على الرئيس مراقبة الوكيل كليا، فمثلا: قد يجد المساهمون أو حتى المدراء انه لا يمكن ملاحظة أو التأكد من المقدرة والجهد الذي يملكه العمال.

h.toumi@univ-djelfa.dz

- **الاختيار المعاكس:** أين يمتلك الوكيل في هذه الحالة معلومات لا يمكن ملاحظتها من قبل الرئيس أو من المكلف الحصول عليها، حيث تنشأ عندما يكون لدى الوكيل القدرة على الحصول على المعلومات الخاصة بنتائج كل بديل ,و ذلك قبل الأداء أو الاختيار في الوقت الذي لا تتوافر للأصيل فيه المعلومات نتيجة لذلك لا يمكن للرئيس التأكد من أن قرارات الوكيل تصب في صالحه .
- **مشكلة تضارب المصالح:** أن كل من الوكيل والأصيل شخصان يتميزان بالتصرف الرشيد ويقصد بذلك أن كلا منهما يعمل على تعظيم منفعته المتوقعة، إذ يعد ذلك بمثابة هدف يفسر تصرفات كل منهما، فالمالكون سوف يعملون من أجل تعظيم ثروتهم وتحقيق مصالحهم الذاتية بشكل منفرد بالعائد المالي المتوقع الذي سيتولد من استثماراتهم في الشركة بواسطة المدراء. أما المدراء فسوف يعملون على تحقيق مصالحهم الذاتية بتعظيم عائدهم (ثروتهم).
- **مشكلة عدم تماثل المعلومات:** بين كل من الأصيل والوكيل حيث أن هذا الأخير يمتلك الخبرة العلمية والسيطرة على معلومات محاسبية ولديه الخبرة في الاختيار من بين السياسات والتقديرات المحاسبية مما يعظم دالة منفعته على حساب الأصيل.

ويقوم بحل هذه المشاكل كل من الوكيل والرئيس من خلال الرقابة والتوثيق، حيث تشتمل عملية الرقابة ملاحظة سلوك وأداء الوكيل، أما التوثيق فيعني الاتفاق حول

n.toumi@univ-djelfa.dz

العقوبات التي يتحملها الوكيل عند القيام بأفعال تمس بمصالح الرئيس أو مكافأته عن عمله من اجل تحقيق أهداف الرئيس.

خامسا: انتقادات نظرية الوكالة

- تكاليف الوكالة لا يمكنها أن تكون أمثلية لأنها ستقابل بالرفض من طرف أصحاب المصالح، عندما تكون واعية يجد أفضل أشكال المنافسة.
- تدنية تكاليف الوكالة لا يمكن تطبيقها، إما لأن الفريق المتعاقد لا يستطيع أن يكون على علم، أما هذه الأطراف لا تبحث حتى في الإعلام بسبب تكاليف المعلومات.
- تقليص المنظمة إلى علاقات ما بين الأشخاص يؤدي إلى انحلال كلي لمفهوم المنظمة، وهذا لأنها اهتمت بالمدراء والمساهمين فقط وعلاقتهما ولم تهتم بالعمال الآخرين.
- مفهوم النزاع لا يجب أن يأخذ في معناه العدواني كما أخذته نظرية الوكالة فبمجرد أن المصالح غير متطابقة في علاقة لا يعبر على أن احد الفاعلين (المساهمين/المدراء) يبحث عن استغلال الجانب الأخر، فهي تنظر نظرة تشاؤمية إلى العلاقة بينهما وترى انه يوجد دائما نزاع أو خلاف بينهما.

h.toumi@univ-djelfa.dz

قائمة المراجع:

1. خضير كاظم حمود، خليل الشماع، نظرية المنظمة، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2014.
2. زاهد محمد ديري، السلوك التنظيمي،دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
3. محمد قاسم القريوتي، نظرية المنظمة والتنظيم، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الاردن، 2008.
4. مؤيد سعيد سالم، نظرية المنظمة – الهيكل والتصميم – دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، الاردن، 2015.
5. نعمة العباس الخفاجي، طاهر محسن الغالبي، نظرية المنظمة – مدخل التصميم – دار اليازوري، الأردن، 2009.
6. نور الدين بشير تاوريريت، نظرية المنظمة والتنظيم،عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.
7. زاهد محمد ديري، السلوك التنظيمي، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2011.
8. نظرية المنظمة والتنظيم، محمد قاسم القريوتي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
9. Daft Richard,(2007) Organization theory and design ,2, ed(St. Paul: west publishing).

h.toumi@univ-djelfa.dz